

الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه (معاني القرآن)
*The Principles Based on Overusage According to AL-Farra`
in the Light of his book (Ma`ni AL – Kor`aan)*

حمدي الجبالي

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

بريد إلكتروني: arabdep@najah.edu

تاريخ التسليم: (٢٠٠٣/٨/٩)، تاريخ القبول: (٢٠٠٣/١٢/٢)

ملخص:

غاية هذا البحث أن يقف على مفهوم كثرة الاستعمال عند الفراء، من خلال جمع ما أشار إليه من ظواهر لغوية أخضعها لسلطان الاستعمال وكثرتيه، ووقف عندها مفسراً محللاً عماده ذلك السلطان؛ لتأييد مذهبه، وبناء قاعدته. وبين البحث أن الفراء كان سباقاً إلى الاعتراف بخضوع اللغة لأثر الاستعمال ودوره وتدخله في توجيه ما جرى على الألسن، وكثر تردده وتكراره في الكلام؛ ذلك لأن ما كثر استعماله، ووضح معناه يخف على الألسن، ويجوز فيه ما لا يجوز في غيره.

Abstract:

The intent of this research was to examine the concept of overusage according to AL-Farra` through picking up the linguistic phenomena that he subjugated to the domination of usage and / or overusage and surveyed them interpretably so that he might support his doctrine and construct his principle. The research also brought into view that AL-Farra` was a precursor in admitting that language is subjugated to the effect and interference of usage on directing what was on everybody`s lips or what was frequently used or repeated for the more a thing is overused or is plain in meaning , the mild it will be in speaking and it will become much more permissible than any others.

مدخل:

إن مصطلح الكثرة واحد من المصطلحات التي لها حضور دائم وواسع في (معاني القرآن) للفراء، على العكس من مصطلح القلة (ينظر: ٣٩٩/١، ٤١٧، ٤٧٠، و ١٠/٢، ٨٦،

١٧٩، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٥٩، ٣١٤، ٣٢٩، و ٦٥/٣)، وما في معناه، كقوله: وليس بالكثير (١/١٠٢، ٤١٧)، وقوله: ولو كثر لجاز (١/٢٨٦). فقد أفرط الفراء في استخدام مصطلح الكثرة في كتابه، وهو لديه يسير في مسلكين، بينهما اختلاف. أما الأول فيدور في فلك الكم، ووصف الظاهرة بالكثرة في سياقها، دون أن يقرنه بالاستعمال (كأن يقول: "وهو كثير ١/٨١، وذلك كثير في العربية ١/٦٠، وكلاهما صواب كثير في الكلام ١/٨٠، فهذه الحروف كثيرة ١/٣٢٣، في كثير من أشباهه ١/٣٣٩، وهذا كثير في كلام العرب وأشعارهم ١/١٤، وهو كثير في الشعر والكلام ١/٨٧، وهو أكثر كلام العرب ١/٣٣٣، وهو في القرآن والكلام كثير ١/٤٥٩، وهو في القرآن كثير ١/١١٣، ومثله في القرآن كثير ١/١٠٩، ومنه في كتاب الله شيء كثير ١/٢٢٩، في كثير من القرآن ١/١٠٤، وكذلك كل ما في القرآن وهو كثير ١/٨١، وهي أكثر قراءة القراء ١/٤١١، لأن فتح الراء كثير ١/١٤٩، فأما الضم فكثير ١/١٧٤، والنصب أكثر ١/٣٠٩، فهذا في بنس ونعم مطرد كثير ١/٢٦٨، فلما جرى أكثره ١/٣٠٧، ونحو ذلك. وينظر أيضا: ١/٢، ١٩، ٣٤، ٦٧، ٧٩، ٨٢، ١٠٧، ١١٨، ١٧٣، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٥، ٢٣٧، ٢٥٧، ٢٨١، ٣٠٤، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٤١، ٣٧٣، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠١، ٤١٤، ٤٤١، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٧١، و ٢/٦، ٣٨، ٦٩، ٨٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٣، ١١٤، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٢، ١٦٣، ١٦٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣١٤، ٣٣٣، ٣٤٤، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٢، ٤٠٢، ٤١٣، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٢، و ١٥/٣، ٢٢، ٤٢، ٤٨، ٦٥، ٧٨، ٨٩، ٩٥، ١٠٩، ١١٢، ١٦٧، ١٧١، ١٧٩، ١٨٩، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٧٧، ٢٨٢. والكثرة بهذا المفهوم بحاجة إلى فضل بيان). وأكثر ما جاء لديه من هذا المسلك. وأما الثاني - وهو موضوع هذا البحث - فيقترن بالاستعمال، أو ما يدل عليه، ويكون فيه الفراء معتلاً لبناء قاعدة، محتجاً لها، متخذاً منه عماداً هذا الاحتجاج. ومواضعه تكاد تكون محدودة مقارنة بالكثرة في مسلكها الأول.

ويسعى هذا البحث للوقوف على الظواهر اللغوية التي كثر استعمالها، والتي أشار إليها الفراء، ووقف عندها مُحللاً مُفسراً، معتمداً على هذه الكثرة، متخذاً منها الحجة لتأييد مذهبه، وبناء قاعدته.

وهذه الظواهر تتوزعها مسائل لغوية متنوعة، وأبواب نحوية متفرقة، نسوق ما تشابهت أحكامه على التتابع والتوالي، مستعينين بعناوين رئيسية، وأخرى فرعية.

أولاً: الحذف:

ألح الفراء في غير موطن في كتابه على أن اللفظ إذا كثر على السُن العرب، وكثر في استعمالهم، ووضح معناه، فإن العرب يحذفون حرفاً أو أكثر من أحرفه، يُؤثرون تخفيفه، وأنهم يستخفون ذلك.

١. الهمزة الأصلية: وقف الفراء على ظواهر، الأصل فيها أن تُهمز، ولكن العرب تركت همزها لكثرة استعمالها، ودورها في الكلام.

من ذلك ترك همز الأمر من سأل. قال إذ وقف على قوله تعالى: {سَلْ بِي إِسْرَائِيلَ} (البقرة، ٢١١): "لا تُهمز في شيء من القرآن الكريم؛ لأنها لو هُملت كانت "سأل" بألف. وإنما ترك همزها في الأمر خاصة؛ لأنها كثيرة الدور في الكلام؛ فلذلك ترك همزها، كما قالوا: كل، وخذ، فلم يهمزوا في الأمر، وهمزوا في النهي، وما سواه. وقد همزه العرب. فأما في القرآن فقد جاء بترك الهمز" (الفراء، ١٩٨٠، ١/١٢٤).

ومن ذلك ترك همز سباً لكثرة جريه على ألسنتهم. قال: "والعرب تقول: تفرقوا أيادي سباً وأيادي سباً، قال الشاعر (هو دكين الراجز كما في: ابن منظور، بلا تاريخ، "سب") (٧٥٦/١):

عيناً ترى الناس إليها نسيباً من صادرٍ وواردٍ أيادي سباً /الرجز

يتركون همزها؛ لكثرة ما جرى على ألسنتهم، ويُجرُونَ سبأ، ولا يُجرُونَ، مَنْ لم يُجرِ ذهبَ إلى البلدة، ومَنْ أجرى جعلَ سبأ رجلاً أو جبلاً، ويهمزُ. وهو في القرآن كثيرٌ بالهمز، لا أعلمُ أحداً تركَ همزةً" (الفراء، ١٩٨٠، ٣٥٨/٢. وينظر: الفراء، ١٩٨٣، ص ٥٠).

وقريبٌ من هذا أنَّ الفراءَ ذكرَ أنَّ معنى قوله تعالى: {لكنَّا هوَ اللهُ رَبِّي} (الكهف: ٣٨) هو "لكنَّ أنا هوَ اللهُ رَبِّي، تُركَ همزُ الألفِ من أنا، وكثرَ بها الكلامُ، فأدغمتِ النونُ من "أنا" معَ النونِ من لكنَّ" (الفراء، ١٩٨٠، ١٤٤/٢).

ومما يتصلُ بحذفِ الهمزة أنَّ أصلَ أشياءَ عندَ الفراءِ "أشيئاً"، فحُذِفَ من وسطِها الهمزةُ؛ لكثرتها في الكلامِ (الفراء، ١٩٨٠، ٣٢١/١).

وقد ينعكسُ الأمرُ فتهمزُ العربُ غيرَ المهموزِ لكثرتِهِ في كلامهم. قالَ مُعَقِّباً على قولِهِ تعالى: {وجعلنا لَكُمْ فيها مَعَايشَ} (الأعراف: ١٠): "لا تُهمزُ؛ لأنها - يعني الواحدة - مَفْعِلَةٌ، الياءُ من الفعلِ، فلذلكَ لم تُهمزُ، إنّما يُهمزُ من هذا ما كانتِ الياءُ فيه زائدةً، مثلَ مدينةٍ ومدائنَ، وقبيلةٍ وقبائلَ. لما كانتِ الياءُ لا يُعرفُ لها أصلٌ، ثمَّ قارفتها ألفٌ مجهولةٌ أيضاً هُمزتُ، ومثلُ مَعَايشَ من الواوِ مما لا يُهمزُ لو جَمعتُ، معونةٌ قلتُ: معاونٌ، أو منارةٌ قلتُ: مناوِرٌ. وذلكَ أنَّ الواوِ ترجعُ إلى أصلِها؛ لسكونِ الألفِ قبلَها. وربّما همزتِ العربُ هذا وشبهه، يتوهّمونَ أنّها فَعِيلَةٌ، لشبهِها بوزنها في اللفظِ وعدّةِ الحروفِ؛ كما جمعوا مسيلَ الماءِ أمسلةً، شُبّهَ بفعيلٍ، وهو مَفْعِلٌ. وقد همزتِ العربُ المصائبَ، وواحدتها مُصِيبَةٌ؛ شُبّهتْ بفعيلةٍ لكثرتها في الكلامِ" (الفراء، ١٩٨٠، ٣٧٣/١-٣٧٤).

٢. بسمِ اللهُ: ذكرَ الفراءُ أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على حذفِ الألفِ من "اسم" من قوله تعالى: {بِسْمِ اللهُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}. ولكنه اشتراطٌ لهذا الحذفِ أن يُضَافَ "اسم" إلى لفظِ الجلالةِ وحده، وأن يكونَ مخفوضاً بالياءِ دونَ غيره من حروفِ الجرِّ؛ وذلكَ لكثرةِ لزومِ "اسم" لفظِ الجلالةِ، وكثرةِ استعمالِ الباءِ معه. قالَ في فواتحِ كتابه: "فأولُ ذلكَ اجتماعُ القراءِ وكتّابِ المصاحفِ على حذفِ الألفِ من {بِسْمِ اللهُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}، وفي فواتحِ الكتبِ، وإثباتهم الألفَ في قوله: {فَسَيَحُ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ} (الواقعة: ٧٤، والحاقة: ٥٢)؛ وإنّما حذفوها من {بِسْمِ اللهُ الرَّحْمَنِ

الرحيم} أول السور والكتب؛ لأنها وقعت في موضع معروف لا يجهل القارئ معناه، ولا يحتاج إلى قراءته، فاستخف طرحتها؛ لأن من شأن العرب الإيجاز، وتقليل الكثير إذا عُرف معناه، وأثبتت في قوله: {فسبح باسم ربك العظيم} لأنها لا تلزم هذا الاسم، ولا تكثر معه ككثرتها مع الله تبارك وتعالى. ألا ترى أنك تقول: بسم الله عند ابتداء كل فعل تأخذ فيه: من مأكّل أو مشرب أو ذبيحة. فحذف عليهم الحذف لمعرفة بهم. وقد رأيت بعض الكتاب تدعوه معرفته بهذا الموضع إلى أن يحذف الألف والسين من "اسم"، لمعرفة بذلك، ولعلمه بأن القارئ لا يحتاج إلى علم ذلك. فلا تحذف ألف "اسم" إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى، ولا تحذفها مع غير الباء من الصقات، وإن كانت تلك الصقة حرفاً واحداً، مثل: السلام والكاف. فنقول: لاسم الله حلاوة في القلوب، وليس اسم كاسم الله؛ فثبتت الألف في اللام وفي الكاف؛ لأنهما لم يُستعملا كما استعملت الباء في اسم الله" (الفراء، ١٩٨٠، ١/١ - ٢). وذكر الفراء قولاً آخر في حذف الألف من "بسم" وأبطله، هو أن الباء لا تنفصل ولا يُسكت عليها. وأورد أبو جعفر النحاس، ١٩٨٨، ١/١٦٧ القولين اللذين أوردها الفراء، وأضاف إليهما قولين آخرين، أحدهما أن الألف حذفت؛ لأنها ليست من اللفظ، وثانيهما أن الأصل سمّ وسُمّ، ثم جئت بالباء فصار بسم ثم حذفت الكسرة فصار بسم، فعلى هذا القول لم يكن فيه ألف).

٣. أيّش: وذكر أيضاً قولهم: أيّش عندك، وجعله مما حُذف منه أكثر مما حُذف من بسم الله الرحمن الرحيم؛ لكثرتيه في كلام العرب. قال محتجاً لمذهبه السابق: "ومما كثر في كلام العرب فحذفوا منه أكثر من ذا قولهم: أيّش عندك؛ فحذفوا إعراب "أيّ" وإحدى ياعيه، وحذفت الهمزة من "شيء"، وكسرت الشين، وكانت مفتوحة؛ في كثير من الكلام لا أحصيه" (الفراء، ١٩٨٠، ٢/١).

ولعله من المفيد أن نقف على رأي أبي عليّ الفارسيّ في "أيّش". فقد نقل عن الفراء أنهم يقولون: أيّش لك، ولكنه خالفه في التفسير، ورأى أن الأصل أيّ شيء، "فحُففت الهمزة، وألقيت الحركة على الياء، فتحرّكت الياء بالكسرة، فكرهت الكسرة فيها، فأسكنت، فلحقها التنوين، فحذفت لانتقاء الساكنين، كما أنه لما حُففت هو يرم إخوانه، فحذفت الهمزة، وطرح

حركتها على الياء، كره تحريكها بالكسرة، فأسكنها وحذفها لالتقاءها مع الخاء من الإخوان، فالتوين في "أيش" مثل الخاء في إخوانه" (السيوطي، ١٩٧٥، ٢٦٧/١).

٤. تنوين العلم المتبوع بـ "ابن": لقد فصل الفراء المواضع التي ينون فيها العلم المتبوع بـ "ابن"، والمواضع التي يحذف فيها تنوينه. فذكر أن الوجه أن ينون إذا كان الكلام قبل "ابن" محتاجاً إليه، وأن يحذف تنوينه إذا كان قد اكتفى دون "ابن"، وذلك إذا ظهر اسم أبي الرجل أو كنيته، وذكر أن إثبات التنوين واجب إذا أضفت "ابن"، سواء أكان الكلام قبله تاماً مكتفياً أم ناقصاً. ووجه حذف التنوين في الموضع الواجب حذفه فيه كثرت في الكلام، وكونه موضعاً مستعملاً، وذلك في النسب، ولكنه عاد وأجاز حذف نون التنوين، وإن كان الكلام قبلها ناقصاً؛ لسكون الباء من "ابن"؛ لنقلها لكونها ساكنة لقيت ساكناً، فحذفت لتقل حركتها، كما عاد وأجاز إثبات النون في الكلام التام مع ذكر الأب.

قال مفسراً قوله تعالى: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ} (التوبة: ٣٠): "قرأها النقات بالتنوين وبطرح التنوين. والوجه أن ينون؛ لأن الكلام ناقص" و"ابن" في موضع خبر لعزير. فوجه العمل في ذلك أن تنون ما رأيت الكلام محتاجاً إلى "ابن". فإذا اكتفى دون "بن"، فوجه الكلام ألا ينون، وذلك مع ظهور اسم أبي الرجل، أو كنيته. فإذا جاوزت ذلك فأضفت "ابن" إلى مكني عنه؛ مثل: ابنك، وابنه، أو قلت: ابن الرجل، أو ابن الصالح، أدخلت النون في التام منه والناقص. وذلك أن حذف النون إنما كان في الموضع الذي يجري في الكلام كثيراً، فيستخف طرحها في الموضع الذي يستعمل. وقد ترى الرجل يذكر بالنسب إلى أبيه كثيراً، فيقال: من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان، فلا يجري كثيراً بغير ذلك. وربما حذفت النون، وإن لم يتم الكلام؛ لسكون الباء من "ابن"، ويستقل النون إذ كانت ساكنة لقيت ساكناً، فحذفت استتقالاتها لتحريكها. قال: من ذلك قراءة الفراء {عزير ابن الله}.... وقد سمعت كثيراً من الفصحاء يقرأون: {قل هو الله أحد الله الصمد} (الإخلاص: ١)، فيحذفون النون من "أحد".... وربما أدخلوا النون في التمام مع ذكر الأب؛ أنشدني بعضهم:

جارية من قيس ابن ثعلبه كأنها حليّة سيفٍ مذهبه / الرجز (الفراء: ١٩٨٠، ٤٣١/١-٤٣٢). وذكر أبو حيان أنهم اشتروا أيضاً لحذف تنوين العلم المتبوع بـ "ابن" أن

يكون "ابن" واقعا بين علمين مذكرين، وأنه لو كان الثاني مؤنثا نحو: زيد بن عليّة لثبتت النون، وأما في عمرو بن هندٍ فحُذِفَ لكثرة الاستعمال. ينظر: أبو حيان، ١٩٩٧، ١٢٤/٣. والرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص (١٤٨).

٥. سوف: ومما ترك بعض أحرفه تخفيفاً؛ لكثرتيه في الكلام، ولكون موضعيه معروفاً للقارئ غير مجهول؛ "سوف". فقد تركت العرب منها الفاء والواو. وقد حشر الفراء "سوف" مع أيش، ولا أبا لك، ولا أبا لسانك، وكيف، وهي جميعاً ألفاظٌ كثر استعمالها فتركت العرب منها بعض أحرفها. قال معقبا على قوله تعالى: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} (الضحى: ٥). "وهي في قراءة عبد الله {وَلَسَيُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} والمعنى واحد، إلا أن "سوف" كُثِرَتْ في الكلام، وعُرف موضعها، فترك منها الفاء والواو، والحرف إذا كثر فربما فعل به ذلك، كما قيل أيش تقول، وكما قيل: لاباك، وقم لا بسانك، يريدون: لا أبا لك، ولا أبا لسانك، وقد سمعت بيتاً حذفت الفاء فيه من كيف، قال الشاعر (الشعر لابن أحرمر في ديوانه ص ٧١، وروايته: أو راعيان لبُعرانٍ شردن لنا كي لا يحسان من بُعراننا أثرا):

من طالبين لبُعرانٍ لنا رقصت كيلا يحسون من بُعراننا أثرا / البسيط

أراد: كيف لا يحسون؟ وهذا لذلك" (الفراء، ١٩٨٠، ٢٧٤/٣. وينظر: ابن يعيش، بلا تاريخ ١١٠/٤، والبغدادي، بلا تاريخ ١٩٥/٣).

٦. كم: مذهب الفراء أن أصل "كم" هو "ما" الاستفهامية، زيدت في أولها الكاف، ثم كثر بها الكلام حتى حذفت الألف من آخرها. قال: "ونرى أن قول العرب: كم مالك؟ أنها "ما" وصلت من أولها بكاف، ثم إن الكلام كثر بـ "كم" حتى حذفت الألف من آخرها، فسكنت ميمها؛ كما قالوا: لم قلت ذاك؟ ومعناه: لم قلت ذلك، ولما قلت ذاك؟ قال الشاعر:

يا أبا الأسود لم أسلمتني لهموم طارقاتٍ وذكّر / الرمل

وقال بعض العرب في كلامه، وقيل له: منذ كم قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذت في حديثك، فردّه الكاف في "مذ" يدل على أن الكاف في "كم" زائدة. وإنهم ليقولون: كيف أصبحت؟ فيقول:

كالخير، وكخير. وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقط؟ فقال: كهين (الفراء، ١٩٨٠، ٤٦٦/١).

وعرض أبو جعفر النحاس لأصل "كم"، ونقل عن الكسائي أن أصلها "كما"، وأن الألف حذفت من "ما" كما تحذف مع حروف الجر، وأنه قيل للكسائي: "فلم أسكنت الميم؟ قال: لكثرة الاستعمال" (النحاس، ١٩٨٨، ١٢٩/٤). وينظر: الأنباري، بلا تاريخ، مسألة رقم ٤٠). وقد أيد المستشرق برجستراسر أن أصل "كم" هو كما (برجستراسر، ١٩٨٢، ص ٦٦).

٧. لام الأمر: ومن الحذف الذي سببه كثرة الاستعمال حذف اللام من فعل الأمر للمواجه. فمذهب الفراء أن فعل الأمر للمواجه فرع على الفعل المضارع، ومقتطع منه، وأنه معرب مجزوم، وعامل جزمه لام محذوفة، ولكن لما كثرت في الكلام، وجرى على الألسن، استثقل مجيء اللام فيه مع كثرة استعماله، فحذفت اللام مع حذف المضارعة تخفيفاً. قال الفراء إذ وقف على قوله تعالى: {قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا} (يونس: ٥٨): "هذه قراءة العامة. وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ {فبذلك فلتفرحوا} أي يا أصحاب محمد، بالتاء... وقوى قول زيد أنها في قراءة أبي: {فبذلك فافرحوا}، وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه؛ إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم؛ فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الباء والتاء والنون والألف. فلما حذفت التاء ذهب باللام، وأحدثت الألف في قولك: اضرب وافرغ؛ لأن الضاد ساكنة، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفةً يقع بها الابتداء" (الفراء، ١٩٨٠، ٤٦٩/١).

وقد جعل أبو البركات الأنباري اعتلال الفراء بكثرة الاستعمال إحدى حجاج الكوفيين في عرضه خلافهم مع البصريين في فعل الأمر (الأنباري، بلا تاريخ، مسألة رقم ٧٢).

٨. لا جرم: ومما ترك بعض أحرفه لكثيره في الكلام "لا جرم". قال الفراء: "ولكثرتها في الكلام حذفت منها الميم، فبنو فزارة يقولون: لا جراً أنك قائم" (الفراء، ١٩٨٠، ٩/٢).

٩. وَيَكْ: ومن ذلك أيضاً أنه قيلَ أن يكونَ أصلُ (وَيْك) وَيَلِك، ثمَّ حذفُ اللامِ منها، معتلاً بكثرتها في الكلام. قالَ إذ وقفَ على قولهِ تعالى: {وَيَكُنَّ اللَّهُ} (القصص: ٨٢): "... وقد يذهبُ بعضُ النحويينَ (قال أبو حيان في البحر المحيط ١٣٥/٧: "وذهب الكسائي ويونس وأبو حاتم وغيرهم إلى أن أصله ويك فحذفت اللام") إلى أنهما كلمتان يريدُ: وَيَكْ أنه، أرادَ وَيَلِك، فحذفَ اللامَ ... وأما حذفُ اللامِ من "وَيْلِك" حتى تصيرَ "وَيْك" فقد تقوله العربُ؛ لكثرتها في الكلام، قالَ عنترَةُ (البيت في: عنترَة، ١٩٨٠، ص ١٥٤):

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها
قيلُ الفوارسِ وَيَكْ عنترَ أقدمُ / الكامل (الفراء،
١٩٨٠، ٣١٢/٢).

وقد خطأ أبو جعفرِ النَّحاسُ مذهبَ الفراءِ هذا من جميعِ الجهات، ولم يجدْ له ما يصحُّه. قالَ بعدَ أن نقلَ معنى كلامِ الفراءِ: "وما أعلمُ جهةً من الجهاتِ إلا هذا القولُ خطأً منها، فمن ذلكَ أنَّ المعنى لا يصحُّ عليه؛ لأنَّ القومَ لم يُخاطبوا أحداً، فيقولوا: وَيَلِك، وكانَ على قولهِ أن يكونَ "إنه" بكسرِ "إن"؛ لأنَّ جميعَ النحويينَ يكسرونَ "أن" بعدَ وَيَلِك، وأيضاً فإنَّ حذفَ اللامِ من ويل لا يجوزُ، وأيضاً فليس يكتبُ هذا وَيَكْ" (النحاس، ١٩٨٨، ٢٤٤/٣).

١٠. الياءُ: ومن هذا البابِ حذفُ الياءِ التي في أواخرِ الكلمات، سواءً أكانت للمتكلِّم أم أصليَّة؛ لكثرة الاستعمالِ. وقد ناقشَ الفراءُ ذلكَ في غيرِ موضعٍ من كتابه، فقررَ قاعدةَ ذلكَ على نحوِ مفصلٍ، حينما شرعَ يفسرُ قولَهُ عزَّ وجلَّ: {فإن حَاجُوكَ فقلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِي لِهَيْبَةِ اللَّهِ وَمَنْ اتَّبَعَنِي} (آل عمران: ٢٠). فقد قرَّرَ أنَّ للعربِ في الياءاتِ التي في أواخرِ الحروفِ أن يحدِّفوا الياءَ مرةً، اكتفاءً بالكسرةِ التي قبلها دليلاً عليها، وذلكَ أنَّها كالصلةٍ، إذ سكنتُ وهي في آخرِ الحروفِ، واستثقلتُ فحذفتُ؛ وأنَّ يثبتوها مرةً، وذلكَ هو البناءُ والأصلُ. وذكرَ أنَّ العربَ تفعلُ ذلكَ في الياءِ، وإن لم يكنْ قبلها نونٌ (أشار الفراء إلى حذفِ ياءِ المتكلمِ التي قبلها نون، كقوله تعالى في سورة الفجرِ الآيتان ١٥ و ١٦: {رَبِّي أكرمَنِي - و - أهاننِي} فذكرَ أنَّ العربَ تحذفها، ولا تهيبُ ذلكَ؛ لأنَّ كسرةِ النونِ تدلُّ عليها، ولكنه لم يحمل ذلكَ على كثرةِ الاستعمالِ، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أن ذلكَ كثير. ينظر: الفراء، ١٩٨٠، ٩٠/١)، كقولهم:

هذا غلامي قد جاء، وهذا غلام قد جاء، ثم ذكر أن أكثر ما تحذف الياء بالإضافة في النداء؛ لأن النداء مستعمل كثير في الكلام (الفراء، ١٩٨٠، ١/٢٠٠-٢٠١).

وكون هذا الحذف في النداء كثيراً هو ما أكدته في موضع لاحق إذ وقف على قوله تعالى: {قَالَ ابْنَ أُمٍّ} (الأعراف: ١٥٠) قال: "يقرأ ابن أم وأم بالنصب والخفض، وذلك أنه كثر في الكلام فحذفت العرب منه الياء. ولا يكادون يحذفون الياء إلا من المنادى بضعفه المنادي إلى نفسه، إلا قولهم: يا بن عم ويا بن أم. وذلك أنه يكثر استعمالهما في كلامهم" (الفراء، ١٩٨٠، ١/٣٩٤).

وأما الياء الأصلية فذكر الفراء أن العرب تحذفها من فاعل مما كان منقوصاً، فيقولون: هذا قاضٍ وداعٍ ورامٍ ومفترٍ؛ لكونها ساكنة مقترنة بتتوين ساكن، فلم يستقم جمع بين ساكنين، وذكر أنهم إذا أدخلوا فيه الألف واللام أثبتوا الياء كقوله تعالى: {فهو المهتدي} (الأعراف: ١٧٤)، وحذفوها كقوله تعالى: {من يهد الله فهو المهتد} (الكهف: ١٧)، وقد صوب الوجهين؛ الإثبات والحذف، وذكر أن من حذفها حذفها كراهية زيادة ما لم يكن فيه، وهو الياء، إذ دخلت الألف واللام، ولكنه فضل إثبات الياء، لامتناع التتوين إذا أدخلوا الألف واللام فيه (الفراء، ١٩٨٠، ١/٢٠١).

ومما يتصل بحذف الياء تخفيف الياء المشددة من ألفاظ بعينها؛ لكثرتها في لغة أصحابها. قال مفسراً قوله تعالى: {واستوت على الجودي} (هود: ٤٤): "وهو جبل بحضنين من أرض الموصل، يأوه مشددة، وقد حدثت أن بعض الفراء قرأ {على الجودي} بإرسال الياء. فإن تكن صحيحة، فهي مما كثر به الكلام عند أهله فخف" (الفراء، ١٩٨٨، ٢/١٦).

١١. ومن باب الحذف المحمول على كثرة الاستعمال أن الفراء بنى على كثرة حذف الواو زيادتها في الكلام أنه قبل قراءة من قرأ: وأكون، وصوبتها في قوله تعالى: {لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن} (المنافقون: ١٠)، وإن كانت مخالفة لرسم المصحف، إذ ليس فيه "أكون" بالواو. قال: "وإذا أجب الاستفهام بالفاء فنصبت فأنصب العطف، وإن جزمته فصواب. من ذلك قوله في المنافقين {لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن} رددت

"وأكن" على موضع الفاء؛ لأنها في محلّ جزم؛ إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جُزِمَ. والنصبُ على أن تردّه على ما بعدها، فنقول: وأكون، وهي في قراءة عبد الله بن مسعود: وأكون، بالواو، وقد قرأ بها بعضُ القراء. قال: وأرى ذلك صواباً؛ لأنّ الواو ربّما حُدِّفَتْ من الكتاب وهي تُرَادُ؛ لكثرة ما تُنْقَصُ وتُرَادُ في الكلام؛ ألا ترى أنّهم يكتُبُونَ "الرحمن" وسليمانَ بطرح الألف، والقراءة بإثباتها؛ فهذا جازت. وقد أُسْقِطَت الواو من قوله: {سَنَدُّعُ الزَّبَانِيَةِ} (القلم: ١٨)، ومن قوله: {وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ} (الإسراء: ١١) الآية، والقراءة على نيّة إثبات الواو" (الفراء، ١٩٨٨، ١/٨٧-٨٨).

١٢. وليس الحذفُ لكثرة الاستعمالِ بواجبٍ عندَ الفراءِ مطلقاً، وإنّما هو ممّا يجوزُ في الكلام. فالإتمامُ جائزٌ والحذفُ جائزٌ. قال: "إلا أنّ سوف" كثرت في الكلام، وعُرفَ موضعها، فتركَ منها الفاءُ والواو، والحرفُ إذا كثرَ فربّما فُعلَ به ذلك، كما قيل: أَيْشُ تقولُ، وكما قيل: لا بآك، وقم لا يشانئك، يُريدون: لا أبا لك، ولا أبا لشانئك" (الفراء، ١٩٨٨، ٣/٢٧٤).

ثانياً: جعل الكلمتين كالكلمة الواحدة:

ألح الفراءُ في غير موضعٍ من كتابه على أن جعلَ الكلمتين كالكلمة الواحدة أمرٌ ليسَ بمنكُورٍ في اللغة العربية، إذا كانتا كثيرتي الاستعمالِ في الكلام.

١. للقد: من ذلك إدخالهم حرفاً على حرفٍ مثله. فقد أدخلوا لاماً أخرى للتأكيد على (القد) وفيها لامٌ، كقول الشاعر (أنشد ابن قتيبة هذا الشعر في: ١٩٩٦، ١/١٠٠، في باب "العيب في الإعراب"، ونسبه للفراء، وأبطل رواية "القد"، وذكر أن الرواية: فلقد. والبيت الثاني بلا نسبة في: ابن منظور، بلا تاريخ، "القد" ٣/٣٩٢):

فَلَيْنَ قَوْمٌ أَصَابُوا غِرَّةً وَأَصَبْنَا مِنْ زَمَانٍ رَفَقًا

لَلْقَدِّ كَانُوا لَدَى أَرْمَانِنَا لِصَنِيَعِينَ لِبَاسٍ وَتَقَى / الرمل

قال الفراءُ: "فأدخل على "القد" لاماً أخرى؛ لكثرة ما تلزم العرب اللام في "القد" حتّى صارت كأنّها منها" (الفراء، ١٩٨٠، ١/٦٨).

٢. كما ما: ومثله كذلك زيادة "ما" بعد "كما" لكثرة "كما" في الكلام. قال: "ومثله قول الشاعر (البيت بلا نسبة في: السيوطي، ١٩٩٢، ٣٤٦/٥):

كَمَا مَا امْرُؤٌ فِي مَعَشَرٍ غَيْرِ رَهْطِهِ ضَعِيفُ الْكَلَامِ شَخْصُهُ مُتَضَائِلُ / الطويل
قال: "كما" ثم زاد معها "ما" أخرى؛ لكثرة "كما" في الكلام، فصارت كأنها منها" (الفراء، ١٩٨٠، ٦٨/١).

٣. فَمَالٍ: ولكثرة وقوع اللام بعد "ما" توهموا أن اللام متصلة بـ "ما" وأنها حرف في بعضيه، هو "مال". قال: "وقوله: {فَمَا لَهُؤَلَاءِ الْقَوْمِ} (النساء: ٧٨) "فمال" كثرت في الكلام، حتى توهموا أن اللام متصلة بـ "ما"، وأنها حرف في بعضيه. ولاتصال القراءة لا يجوز الوقف على اللام؛ لأنها لام خافضة" (الفراء، ١٩٨٠، ٢٧٨/١).

٤. الحمد لله: ومن ذلك قوله في قراءة من قرأ: {الحمد لله} و{الحمد لله}: "وأما من خفض الدال من "الحمد"، فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد ... ولا تتكرر أن يجعل الكلمتان كالواحدة إذا كثرت بهما الكلام ومن ذلك قول العرب: "بابا" إنما هو "بابي"، الباء ياء المتكلم، ليست من الأب؛ فلما كثرت بهما الكلام توهموا أنهما حرف واحد، فصيروها ألفاً" (الفراء، ١٩٨٠، ٣-٤).

٥. إنا لله: وقوله: "وإنما كسرت في "إنا لله"؛ لأنها استعملت فصارت كالحرف الواحد ... لكثرة استعمالهم إياها، كما قالوا: الحمد لله" (الفراء، ١٩٨٠، ٩٤-٩٥).

٦. وَيَكْأَنَّ: ومنه أيضاً أنه نقل عن بعضهم أن معنى "ويكأن" في قوله تعالى: {وَيَكْأَنَّ اللَّهَ} (القصص: ٨٢) هو "ويكأن"، وأن "وي" منفصلة من "كأن"، وأن "وي" تعجب، "وكان" في مذهب الظن والعلم. ثم ذكر الفراء أن الوجة أن تكتب، وفق هذا المعنى، منفصلة غير متصلة، واعتل لكتابيتها متصلة بأنه يجوز أن تكون كثرت بها الكلام، فوصلت بما ليست منه؛ كما اجتمعت العرب على كتاب {يا بن أم} (طه: ٩٤) يا بنسوم" (الفراء، ١٩٨٠، ٣١٢-٣١٣).

٧. اللهم: وقريباً من هذه المباحثة مذهبه في أصل "اللهم". فهو يرى أن الأصل فيها "أنها كانت كلمة ضم إليها "أم"، تريد: يا الله أمنا بخير، فكثرت في الكلام فاختلفت، وجعلت كلمة واحدة. فالرفعة التي في الهاء من همزة "أم" لما تركت انتقلت إلى ما قبلها".

ولعله من المناسب أن نشير إلى أن فيها أمراً آخر رأى الفراء أنه مرتبط بكثرتها في الكلام، وهو تخفيف ميمها في بعض اللغات، كقول الأعشى (البيت في: الأعشى، بلا تاريخ ص ٢٨٣):

كحَلْفَةٍ من أبي رباح يَسْمَعُهَا اللَّهُمَّ الْكِبَارُ / مجزوء البسيط (الفراء، ١٩٨٠، ٢٠٣/١-٢٠٤).

ثالثاً: الإتيان:

١. وقف الفراء على قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ} (الفاحة: ٢)، وحكى أن أهل البدو منهم يقول: الحمد لله (هي قراءة الحسن كما في: النحاس، ١٩٨٨، ١٧٠/١، وقراءة الحسن ورؤية كما في: ابن خالويه، بلا تاريخ، ص ٧)، ومنهم من يقول: {الحمْدُ لِلَّهِ} (هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة كما في: النحاس، ١٩٨٨، ١٧٠/١، وابن خالويه، بلا تاريخ، ص ٧)، ثم أخذ يعتل لمّا حكاها. فذكر أن هذه الجملة كثرت في كلام الناس، وعلى ألسن العرب، حتى صارت كالاسم الواحد، والضم في الاسم الواحد إذا كان بعده كسرة ثقيل، فحولوا الضمة كسرة، والكسرة مع الكسرة قد تجتمعان لخفة ذلك كالإبل، وكذلك الضمة مع الضمة مما يكثر اجتماعه في أسماء العرب كالحلم والعقب. ثم ذكر أن جعل الكلمتين كالكلمة الواحدة إذا كثرت الكلام بهما ليس مما يُنكر، كقول العرب: باباً، بمعنى: بابي، فالياء ياء المتكلم، ليست من الأب، ولكن لما كثرت بهما الكلام توهمت العرب أنهما اسم واحد، فأبدلوا الياء ألفاً. وهذا كلامه:

"وأما من خفض الدال من "الحمْد"، فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد (وينظر: الفراء، ١٩٨٠، ٩٤-٩٥)؛ فتقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في

الاسم الواحد مثل إيل، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم. وأما الذين رفعوا السلام فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان؛ مثل: الحلم والغضب. ولا تتكرن أن يجعل الكلمتان كالواحدة إذا كثر بهما الكلام ومن ذلك قول العرب: بأبأ، إنما هو: بأبي، الياء ياء المتكلم، ليست من الأب؛ فلما كثر بهما الكلام توهموا أنهما حرف واحد، فصيروها ألفاً، ليكون على مثال حبلَى وسكرَى؛ وما أشبهه من كلام العرب (الفراء، ١٩٨٠، ٣/٤-٤).

٢. ومن ذلك كسر الهاء التي قبلها ياء ساكنة مثل عليهم، أو كسرة مثل بهم. فالعلة في كسر الهاء في قوله تعالى: {أنعمت عليهم} (الفاتحة: ٧) استنقال الضمة في الهاء، وقبلها ياء ساكنة؛ لكثرة دور المكني في الكلام" (الفراء، ١٩٨٠، ٥/١).

٣. ومثل ذلك كسر الألف التي قبلها ياء ساكنة أو كسرة، كقوله تعالى: {وإنه في أم الكتاب} (الزخرف: ٧)، وقوله: {فلأمة السدس} (النساء: ١١)، وذلك لأن أم كثيرة المجرى في الكلام؛ فاستنقل ضمة قبلها ياء ساكنة أو كسرة. وناظر الفراء الألف من أم بالهاء، فنكر أن كل موضع حسن فيه كسر الهاء مثل قولهم: فيهم وأشباهها، جاز فيه كسر الألف من أم، وهي قياسها" (الفراء، ١٩٨٠، ٦/١).

٤. ومن هذا الباب إمالة النون من "إنا" في قوله تعالى: {قالوا إنا لله} (البقرة: ١٥٦). فالعلة عند الفراء كثرة جملة "إنا لله" في كلامهم، حتى صيرت الكلمتان كالحرف الواحد. قال معلقاً على هذه الآية: "لم تكسر العرب إنا" (في حاشيته: المراد بالكسر هنا إمالة النون من "إنا" إلى الكسر كما في النحاس عن الكسائي: إن الألف ممالة إلى الكسرة، وأما على أن تكسر فمحال لأن الألف لا تحرك البتة، وإنما أميلت في "إنا لله" لكسرة اللام في "لله" الخ. وينظر: النحاس، ١٩٨٨، ٢٧٣/١) إلا في هذا الموضع مع اللام في التوجع خاصة. فإذا لم يقولوا: "لله" فتحوا فقالوا: إنا لزيد محبوب، وإنا لربنا حامدون عابدون. وإنما كسرت في "إنا لله"؛ لأنها استعملت فصارت كالحرف الواحد (في حاشيته: يريد: أن "نا لله" كالكلمة الواحدة، ف وقعت الألف في "نا" قبل الكسرة "كسرة لام لله" متصلة، وهذا سبب من أسباب الإمالة نحو عالم وكتب، وإن كان "نا" مما عدّ مشبهاً للحرف الذي لا إمالة فيه؛ لأنه مبني أصلي، فهو

اسم غير متمكّن، ولكنهم استنتوا من المشبه للحرف "ها" للغائية، "تا" للمتكمم المعظم نفسه أو معه غيره خاصة، فإنهم طردوا الإمالة فيهما لكثرة استعمالهما إذا كان قبلهما كسرة أو ياء، فقالوا: مر بنا وبها، ونظر إلينا وإليها، بالإمالة لوقوع الألف مسبوقه بالكسرة، أو الياء مفصولة بحرف)، فأشيرَ إلى النونِ بالكسرِ لكسرة اللامِ التي في "لله"؛ كما قالوا: هالكٌ وكافرٌ، كسرتَ الكافَ من كافرٍ لكسرة الألفِ؛ لأنه حرفٌ واحدٌ، فصارت "إنا لله" كالحرفِ الواحدِ لكثرة استعمالهم إياها، كما قالوا: الحمد لله" (الفراء، ١٩٨٠، ١/٩٤-٩٥. ومراده بكسر كاف كافر: إمالتها).

رابعاً: معنى لا جرم:

مذهبُ الفراءِ أنَّ لا جرمَ "كلمةٌ كانت في الأصلِ بمنزلةٍ لا بُدَّ أنكَ قائمٌ، ولا محالةً أنكَ ذاهبٌ، فجرت على ذلك، وكثُرَ استعمالهم إياها، حتَّى صارتُ بمنزلةٍ حقاً"، وأيدَ مذهبه هذا بأنَّ العربَ تقول: لا جرمَ لآتينك، وأنَّ المفسرينَ فسروها بمعنى الحق، وردَّ قولَ من ذهبَ إلى أنَّها بمعنى حَقَّتْ، أو حَقَّقَتْ (الفراء، ١٩٨٠، ٢/٨-٩).

ولا يخفى أنَّ الفراءَ هنا قد أشارَ إلى عاملٍ من عواملِ التطوُّرِ الدلاليِّ للكلماتِ والصيغِ، وهو كثرةُ دورانها في الكلام، وذلك ما ألحَّ عليه المتأخرونَ. قالَ فندريسُ: "تلاحظُ أنَّ معنى الكلمةِ يزيدُ تعرضاً للتغيُّرِ، كلما زادَ استعمالها، وكثُرَ ورودُها في نصوصٍ مختلفةٍ" (فندريس، ١٩٥٠، ص ٢٥٣-٢٥٤).

خامساً: الممنوع من الصرف:

أشارَ الفراءُ إلى كثرةِ الاستعمالِ في بابِ الممنوعِ من الصرفِ في ثلاثِ ظواهرَ.

١. الظاهرةُ الأولى صرفُ أسماءِ النساءِ ممَّا كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ وأوسطها ساكنٌ. قالَ معقَّباً على قوله تعالى: {أهبطوا مصرًا} (البقرة: ٦١): "كُتبتُ بالألفِ، وأسماءُ البلدانِ لا تتصرفُ حَفَّتْ أو ثَقُلَتْ، وأسماءُ النساءِ إذا خفَّ منها شيءٌ جرى إذا كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ،

ووسطها ساكن، مثل دَعِدٍ وَهِنْدٍ وَجُمَلٍ. وإنما انصرفت إذا سُمِّيَ بها النساء؛ لأنها تُرَدَّدُ وتكثرُ بها التسمية، فتخفُّ لكثرتها، وأسماءُ البلدان لا تكادُ تعودُ" (الفراء، ١٩٨٠، ٤٢/١-٤٣).

٢. والظاهرةُ الثانيةُ صرفُ العلمِ الذي على وزنِ الفعلِ. قالَ وقد وقفَ على قولهِ تعالى: ﴿وَلَا تَذَرْنِ رَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾ (نوح: ٢٣): "ولم يُجرُوا "يغوثَ ويعوقَ"؛ لأنَّ فيها ياءً زائدةً. وما كانَ من الأسماءِ معرفةً فيه ياءٌ أو تاءٌ أو ألفٌ فلا يُجرى. من ذلك يَمَلِكُ، وَيَزِيدُ، وَيَعْمَرُ، وَتَغْلِبُ، وَأَحْمَدُ. هذه لا تُجرى لِمَا زادَ فيها. ولو أُجريتْ لكثرةُ التسميةِ كانَ صوابًا" (الفراء، ١٩٨٠، ١٨٩/٣). وقالَ في موضعٍ آخر: "... كما كُثرتِ التسميةُ بِيَزِيدَ فَأَجْرُوهُ، وفيه ياءٌ زائدةٌ تمنعُ من الإجراء" (الفراء، ١٩٨٠، ٣٢١/١).

وقد ردَّ أبو جعفرِ النَّحَّاسُ تعليلَ الفراءِ، وذكرَ "أنَّهُ لا يُحصَلُ؛ لأنَّهُ ليسَ إذا كُثِرَ الشَّيْءُ صُرِفَ فيه ما لا ينصرفُ، على أَنَّهُ لا معنى لكثرتِهِ في اسمِ صنمٍ" (النحاس، ١٩٨٨، ٤١/٥-٤٢).

٣. والظاهرةُ الثالثةُ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ بعضَ النحويينَ - وهو الكسائيُّ كما في غيره من المصادرِ (النحاس، ١٩٨٨، ٤٢/٥) - ذهبَ إلى أَنَّ العلةَ في منعِ صرفِ (أشياء) أَنَّها "كُثِرَتْ في الكلامِ، وهي أفعالٌ، فأشبهتْ فَعْلَاءً، فلم تُصرفْ"، ثمَّ ذَكَرَ أَنَّها "لو كانتْ على التوهمِ لكانَ أملكَ الوجهينِ بها أَن تُجرى؛ لأنَّ الحرفَ إذا كُثِرَ بهِ الكلامُ خَفَّ؛ كما كُثِرَتْ التسميةُ بِيَزِيدَ فَأَجْرُوهُ، وفيه ياءٌ زائدةٌ تمنعُ من الإجراء. ولكنَّا نرى أَنَّ أشياءَ جُمِعَتْ على أفعلاءَ، كما جُمِعَ لَيِّنٌ وَأَلْيَنَاءُ، فحذفتْ من وسطِ أشياءَ همزةً، كانَ ينبغي لها أَن تكونَ (أشيئاءَ)، فحذفتِ الهمزةُ لكثرتها" (الفراء، ١٩٨٠، ٣٢١/١).

سادسًا: الخفضُ:

وفي ذلك ثلاثُ مسائلَ حملها الفراءُ على كثرتها في الكلامِ. الأولى عملُ حرفِ الجرِّ مُضمراً، والثانيةُ جعلُ الناءِ مكانَ الواوِ في القسمِ، والثالثةُ حذفُ حرفِ الجرِّ "إلى" معَ الأفعالِ ذهبَ وانطلقَ وخرجَ.

١. أمّا عمل حرف الجرّ مضمراً فذلك جائزٌ عنده فيما يكثر استعماله كالقسم بالواو، كقولهم: الله لأفعلن، أو غير القسم، كقولهم: خير، جواباً لمن قال: كيف أصبحت. قال في تفسير قوله تعالى: {قال فالحقّ والحقّ أقول} (ص: ٨٤): "ولو خفض الحقّ الأوّل خافضٌ يجعله الله تعالى، يعني في الإعراب، فيقسم به كان صواباً. والعرب تُلقي الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: الله لأفعلن فيقول المجيب: الله لأفعلن؛ لأنّ المعنى مستعمل، والمستعمل يجوزُ فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير، يريدُ بخير، فلمّا كثرت في الكلام حذفت" (الفراء، ١٩٨٠، ٤١٣/٢).

وليس الفراء سباقاً إلى إجازة مثل هذا، فقد أجاز مثله قبلاً سيبويه (سيبويه، ١٩٧٣، ١٦٠/٢)، ولكن المبرّد منعه، ولم يُجز إلاّ النصب؛ لأنّ حرف الجرّ مُحالٌ أن يحذف (المبرّد، بلا تاريخ، ٣٤٧/٢-٣٤٨. وينظر: النحاس، ١٩٨٨، ٤٧٤/٣، والبغدادي، بلا تاريخ، ١٤٠/٢).

٢. وأمّا جعل التاء مكان الواو في القسم فذلك في اسمٍ واحدٍ، وهو الله عزّ وجلّ، كقول تعالى: {تالله} (يوسف: ٧٣)؛ لأنّ الواو أكثر الأيمان مجرّي في كلام العرب؛ فتوهّموا أنّ الواو منها لكثرتها في الكلام، وأبدلوا تاءً كما قالوا: التّراث، وهو من ورت، وكما قال: {رُسُلنا تترى} (المؤمنون: ٤٤) وهي من المؤاترة، وكما قالوا: التّخمة، وهي من الوخامة، والتّجاه وهي من واجهك" (الفراء، ١٩٨٠، ٥١/٢). وقد أشار المرادي، ١٩٨٣، ص ٥٧، إلى أنّ تاء القسم بدل من الواو من غير عزوه للفراء، وذكر أنّ بعضهم استضعفه لعدم الدليل على صحته).

وتعليل الفراء بكثرة الاستعمال أقرب إلى روح اللغة من الاعتلال بأنّ التاء لما كانت فرعاً للواو التي هي فرعٌ للباء، والواو تدخل على المظهر دون المضمّر؛ لأنّها فرعٌ، انحطت عن درجة الواو؛ لأنّها فرعٌ، فاختصت باسمٍ واحدٍ، وهو اسمُ الله تعالى" (الأنباري، "أ" بلا تاريخ، ص ٢٧٧).

٣. وأما حذف "إلى" مع ذهب وانطلق وخرج فهو جائزٌ عند الفراء في هذه الأفعال الثلاثة؛ لكثرة استعمالها. قال في أثناء وقوفه على قوله تعالى: (فأين تذهبون): "العرب تقول: إلى أين تذهب؟ وأين تذهب؟ ويقولون: ذهب الشام، وذهب السوق، وانطلقت الشام وانطلقت السوق، وخرجت الشام - سمعناه في هذه الأحرف الثلاثة: خرجت وانطلقت وذهب. وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: انطلق به الفور (ونقل أبو جعفر النحاس في: ١٩٨٨، ٥/ ١٦٤ حكاية الكسائي، وفيه الغور بدلا من الفور)، فنصب على معنى إلقاء الصفة، وأنشدني بعض بني عقيل (البيت في القرطبي، ١٩٤٥، ٢٤٣/١٩، وفيه: بالصباح مكان: للصباح):

تصيحُ بنا حنيفةً إذ رأتنا / وأيُّ الأرضِ تذهبُ للصباحِ / الوافر

يريد: إلى أي الأرض تذهب. واستجازوا في هذه الأحرف إلقاء "إلى"؛ لكثرة استعمالهم إياها" (الفراء، ١٩٨٠، ٢٤٣/٣).

سابعاً: لولاك ولولاي:

مما يقع بعد "لولا" المضمرة الذي على صيغة الخفض، كقولهم: لولاك ولولاي، وهو موضعٌ مشكلٌ عند النحاة، اختلفوا في صحة التركيب، وفي توجيه إعراب الضمير. فقد وقف الفراء على ذلك، فأجاز التركيب معتلاً بأن العرب قد استعملت لولا في الخبر، وأن الكلام كثر بها، وذكر أن المعنى في لولاك ولولاي كالمعنى في قولهم: لولا أنا ولولا أنت، وأن الضمير في موضع رفع. قال: "وقد استعملت العرب "لولا" في الخبر، وكثرت بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا: لولاك ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت، فقد توضع الكاف على أنها خفضٌ والرفعُ فيها صوابٌ. وذلك أنا لم نجد فيها حرفاً خافضاً خفضاً، فلو كان مما يخفض لأوشكت أن ترى ذلك في الشعر؛ فإنه يأتي بالمستجاز، وإنما دعاهم أن يقولوا: لولاك في موضع الرفع؛ لأنهم يجدون المكني يستوي لفظه في الخفض والنصب، فيقال: ضربتُك ومررتُ بك، ويجدونه يستوي أيضاً في الرفع والنصب والخفض، فيقال: ضربتُنا ومررتُ بنا، فيكون الخفض والنصب بالنون، ثم يُقال: قُمناً فعلناً فيكون

الرفعُ بالنونِ. فلَمَّا كَانَ ذَلِكَ اسْتَجَاؤُوا أَنْ يَكُونَ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ "أَنْتَ" رَفْعًا، إِذْ كَانَ إِعْرَابُ الْمَكْنِيِّ بِالذَّلَالَاتِ، لَا بِالْحَرَكَاتِ" (الفراء، ١٩٨٠، ٥٨/٢).

وَكُونُ "لَوْلَا" حَرْفَ ابْتِدَاءٍ وَالضَّمِيرُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خِلَافَ مَذْهَبِ سَيَّبِيوِيَه؛ فَـ "لَوْلَا" عِنْدَهُ حَرْفٌ جَرٌّ، وَالضَّمِيرُ مَجْرُورٌ بِهَا (سَيَّبِيوِيَه، ١٩٧٣، ٣٧٣/٢. وَيَنْظُرُ أَيْضًا: الْأَنْبَارِيُّ، بِلَا تَارِيخٍ، مَسْأَلَةٌ رَقْمِ ٩٧، ص ٦٨٧، وَالسَّلْسِلِيُّ، ١٩٨٦، ٦٧٨/٢، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ، ١٣٤٩هـ، ٢١٢/٢، وَابْنُ عَقِيلٍ، ١٩٨٢، ٢٩٤/٢). وَأَنْكَرَ الْمَبْرَدُ اسْتِعْمَالَ "لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ"، "إِلَّا أَنْ تَقُولَ لَوْلَا أَنْتَ" (الْمَبْرَدُ، ١٩٩٧، ٢٣٧/٣). وَذَكَرَ الشَّلُوبِيْنُ أَنَّ إِنْكَارَ الْمَبْرَدِ مِثْلُ هَذَا الِاسْتِعْمَالِ هَذِيانٌ؛ لِاتِّفَاقِ أَثْمَةِ الْكُوفِيَّةِ وَالْبَصْرِيَّةِ عَلَى رِوَايَةِ "لَوْلَاكَ، وَلَوْلَايَ" عَنِ الْعَرَبِ (أَبُو حَيَّانٍ، ١٩٩٧، ٤٧٠/٢، وَالْمَرَادِيُّ، ١٩٨٣، ص ٦٠٥).

ثَامِنًا: تَذْكَيرُ الْعَدَدِ وَتَأْنِيثُهُ:

وَقَفَ الْفَرَّاءُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَدْرُؤُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا} (البقرة: ٢٤٣)، فَذَكَرَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي تَذْكَيرِ الْعَدَدِ فِي قَوْلِهِ: {وَعَشْرًا} كَثْرَةُ تَغْلِيْبِهِمُ اللَّيَالِيَّ عَلَى الْأَيَّامِ إِذَا أُبْهِمَ الْعَدَدُ مِنَ اللَّيَالِيِّ وَالْأَيَّامِ. قَالَ: "وَقَالَ: {وَعَشْرًا} وَلَمْ يَقُلْ: "عَشْرَةٌ"، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا أُبْهِمَتِ الْعَدَدَ مِنَ اللَّيَالِيِّ وَالْأَيَّامِ غَلَّبُوا عَلَيْهِ اللَّيَالِيَّ حَتَّى إِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ: قَدْ صُمْنَا عَشْرًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لِكَثْرَةِ تَغْلِيْبِهِمُ اللَّيَالِيَّ عَلَى الْأَيَّامِ. فَإِذَا أَظْهَرُوا مَعَ الْعَدَدِ تَفْسِيرَهُ كَانَتْ الْإِنَاثُ بِطَرَحِ الْهَاءِ، وَالذُّكْرَانُ بِالْهَاءِ" (الفراء، ١٩٨٠، ١٥١/١).

تَاسِعًا: إِغْيَاءُ اللَّامِ الْمَوْطِئَةِ لِلْقِسْمِ:

يَذْكَرُ النَّحْوِيُّونَ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ شَرْطٌ وَقِسْمٌ، وَكَانَ الْقِسْمُ مُتَقَدِّمًا، كَانَ الْجَوَابُ لِلْقِسْمِ، وَأَغْنَى عَنِ جَوَابِ الشَّرْطِ. وَنَاقَشَ الْفَرَّاءُ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ، وَأَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ مَضَارِعًا مَجْزُومًا (ويَنْظُرُ: أَبُو حَيَّانٍ، ١٩٩٧، ٤٩٠/٢، وَالسِّيَّوِيُّ، ١٩٩٢، ٢٥٢/٤، وَالْأَزْهَرِيُّ، بِلَا تَارِيخٍ ٢٥٤/٢)، وَاحْتَجَّ بِشَعْرِ وَجْهَةٍ عَلَى تَوْهْمِ إِغْيَاءِ اللَّامِ فِي "لَتَنَّ"؛ لِكَثْرَتِهَا

في الكلام. قال: "وأشدني بعض بني عقيل (البيتان في: ابن منظور، بلا تاريخ، "ختم" ١٦٤/١، والبغدادي، بلا تاريخ، ٥٣٨/٤-٥٤٠):

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصم في نهار القيظ للشمس باديا
وأركب حماراً بين سرج وفرورٍ وأعر من الخاتم صغرى شمالياً / الطويل
فألقى جواب اليمين من الفعل، وكأن الوجه في الكلام أن يقول: لئن كان كذا لأتيناك،
وتوهم إغاء اللام كما قال الآخر (البيت لقيس بن زهير كما في: سيبويه، ١٩٧٣، ٤٦/٣):
فلا يدعني قومي صريحاً لحرّة لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر / الطويل
فاللام في لئن ملغاة، ولكنها كثرت في الكلام حتى صارت بمنزلة إن" (الفراء، ١٩٨٠، ٦٧/١).

وقد ناقش الفراء المسألة نفسها بعداً من غير أن يخضعها لسلطان كثرة الاستعمال، وذكر أن الشاعر ربّما جزم؛ "لأنّ لئن" إن التي يجازى بها زيدت عليها لام" (الفراء، ١٩٨٠، ١٣٠/٢).

عاشراً: نصب النكرة والمعرفة بعد مال، وما شأنك، وما بالك

مذهب الفراء أن مال، وما بالك، وما شأنك كلمات يجوز نصب المعرفة والنكرة بعدهن على الحال لتضمين معنى الفعل؛ لكثرة استعمالهن. قال إذ وقف على قوله تعالى: {فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنِينَ} (النساء: ٨٨): "نصب فتنتين بالفعل، تقول: ما لك قائماً، كما قال الله تبارك وتعالى: {فَمَا لِلَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلِكُ مُهْطِعِينَ} (المعارج: ٣٦)، فلا تبال أكان المنصوب معرفة أو نكرة؛ يجوز في الكلام أن تقول: ما لك الناظر في أمرنا، لأنه كالفعل الذي ينصب بكان وأظن وما أشبههما. وكل موضع صلحت فيه فعل ويفعل من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة؛ كما تنصب كان وأظن؛ لأنهن نواقص في المعنى، وإن ظننت أنهن تامات. ومثل مال، ما بالك، وما شأنك. والعمل في هذه الأحرف بما ذكرت لك سهل كثير. ولا تقل: ما أمرك القائم، ولا ما خطبك القائم" (الفراء، ١٩٨٠، ٢٨١/١).

فالفراء كما ترى اعتمد على كثرة استعمال اللام و"البال" و"الشان" مسبوقات باستفهام في جواز نصب ما بعدهن سواء أكان معرفة أم كان نكرة على الحال، وفي الوقت نفسه منع ذلك مع غيرهن.

حادي عشر: يا هنأه ويا هنتأه:

يذكر النحويون أنه يُقال في نداء المجهول الاسم أو المجهولته: يا هن، ويا هنت (ينظر: الدقر، ١٩٨٦، ص ٣٩٩)، كما يقولون: يا هنأه ويا هنتأه، بمعنى يا رجل ويا امرأة، ومنه قول امرئ القيس:

وقد رأيتي قولها: يا هنأه ه ويحك ألحقت شرًا بشرًا / المتقارب

(ينظر: ابن منظور، بلا تاريخ "هنن" ٤٣٨/١٣. والبيت في: امرؤ القيس، بلا تاريخ، ص ١٦٠).

وناقش الفراء الصورة الأخيرة، أعني قولهم: يا هنأه وهنتأه، في سياق حديثه عن قوله تعالى: {أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا!} (الزمر: ٥٦)، فذكر أن العرب ربما أدخلت الهاء بعد الألف التي في "حسرتا"، فيخضونها مرة، ويرفعونها، ثم قرر أن "الخفض أكثر في كلام العرب، إلا في قولهم: يا هنأه ويا هنتأه، فالرفع فيه أكثر من الخفض؛ لأنه كثر في الكلام، فكأنه حرف واحد مدعوم" (الفراء، ١٩٨٠، ٤٢٢/٢).

ثاني عشر: آل

يرى الفراء أن "آل" واحد لا جمع له، و"أن أصله أهل، ثم استقلت الهاء، وكثرت في الكلام، فبدلت ألفا (الأنباري، ١٩٧٨، ص ٤٣٥).

ثالث عشر: القياس على ما كثر استعماله:

لقد أفصح الفراء عن أن ما لم يستعمل لا يقاس على ما كثر استعماله. قال معلقاً على قوله تعالى: {فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنافِقِينَ فِتْنِينَ} (النساء: ٨٨): "فنصب فتنين بالفعل، تقول: ما لك

قائماً، كما قال الله تبارك وتعالى: {فَمَا لِلَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلِكَ مُهْطِعِينَ} (المعارج: ٣٦)، فلا تُبَالُ أكانَ المنصوبُ معرفةً أو نكرةً؛ يجوزُ في الكلامِ أَنْ تقولَ: ما لكِ الناظرُ في أمرنا، لأنَّه كالفعلِ الذي ينصبُ بـ "كان" وأظنُّ وما أشبههما. وكلُّ موضعٍ صلحتُ فيه فَعَلٌ ويفعلُ من المنصوبِ جازَ نصبُ المعرفةِ والنكرةِ، كما تنصبُ كانَ وأظنُّ؛ لأنَّهنَّ نواقصُ في المعنى، وإنَّ ظننتُ أنهنَّ تاماتٌ. ومثَلُ مالٍ، ما بالكِ، وما شأنك. والعملُ في هذه الأحرفِ بما ذكرتُ لكِ سهلٌ كثيرٌ. ولا نقلُ: ما أمرُك القائمُ، ولا ما خطبُك القائمُ، قياساً عليهنَّ؛ لأنَّهنَّ قد كثرنَّ، فلا يُقاسُ الذي لم يُستعملْ على ما قد استعملَ، ألا ترى أنَّهم قالوا: أَيْسَ عندك؟ ولا يجوزُ القياسُ على هذه في شيءٍ من الكلامِ" (الفراء، ١٩٨٠، ١/٢٨١).

ومرَّ بنا قبلاً أنَّ كثرةَ استعمالِ ذهبٍ وانطلاقَ وخرجَ ممَّا يجوزُ معه إلقاءُ "إلى"، ووفقَ مذهبِ الفراءِ السابقِ، فلا يُقاسُ عليها غيرها؛ لأنَّه: "لا يُقاسُ الذي لم يُستعملْ على ما قد استعملَ"، ولكنَّ أبا جعفرٍ النحاسَ ذكرَ أنَّ الكوفيينَ، والفراءَ منهم، قاسوا على ما سمعوا من ذلك (النحاس، ١٩٨٨، ٥/١٦٤. وينظر: سيبويه، ١٩٧٣، ١/٣٤. وفيه أيضاً: "ومثَلُ ذهبتِ الشَّامُ: دخلتِ البيتَ").

الخلاصة

إنَّ جملةَ ما مرَّ يكشفُ عن أنَّ الفراءَ كانَ سباقاً إلى الاعترافِ بخُضوعِ اللغةِ لأثرِ الاستعمالِ، وتدخُّله وحرِّيته في توجيهه ما كثرَ جريُّه ودورُه في كلامهم، وعلى ألسنتهم. ويكشفُ عن مدى اعتماده على الاستعمالِ، ووُضوحِ المعنى في تفسيرِ الظواهرِ اللغويَّةِ، وتوضيحها، والاحتجاجِ لمذاهبه فيها.

ولا شكَّ في أنَّ كثرةَ الاستعمالِ والاعتمادَ عليها في تفسيرِ النصوصِ، والمسائلِ اللغويَّةِ أقربُ إلى روحِ اللغةِ، وأبعدُ ما يكونُ عن فلسفةِ الظاهرةِ، وأساليبِ المتكلمينَ؛ لأنَّ الاستعمالَ لا يخضعُ للمنطقِ، ولا يرتبطُ به في كثيرٍ من الأحوالِ. فقد يُصيبُ إحدى الكلمتينِ المتشابهتينِ بسببِ كثرةِ استعمالهم إياها ما لم يُصبِ الثانيةَ؛ لأنَّها لم تكثرَ في كلامهم، وهو ما أشارَ إليه الفراءُ. قال: "وقوله تعالى: {قالَ ابْنَ أُمَّ} (الأعراف: ١٥٠) يُقرأُ ابْنَ أُمَّ وأُمَّ بالنصبِ

والخفض، وذلك أنه كثر في الكلام، فحذفت العرب منه الياء. ولا يكادون يحذفون الياء إلا من المنادى يُضيفه المنادي إلى نفسه، إلا قولهم: يا بن عم، ويا بن أم. وذلك أنه يكثر استعمالهما في كلامهم. فإذا جاء ما لا يُستعمل أثبتوا الياء، فقالوا: يا بن أبي، ويا بن أخي، ويا بن خالتي، فأثبتوا الياء" (الفراء، ١٩٨٠، ٣٩٤/١).

وقد ارتبط استعمال اللفظ وكثرته في الكلام عند الفراء باستعمال المعنى وكثريته. فما كثر استعماله يلحقه ما لا يلحق ما لم يكثر استعماله، كما أن ما كثر استعماله معناه يجوز فيه ما لا يجوز فيما قل استعماله. قال: "لأن المعنى مستعمل، والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير، يريد بخير، فلما كثر في الكلام حذفت" (الفراء، ١٩٨٠، ٤١٣/٢).

ولعل تألف مثل هذه الظواهر لدى الفراء أو لدى غيره ما دفع السيوطي ليذكر في "فن القواعد والأصول" في حرف الكاف في كتاب "الأشباه والنظائر" أن: "كثرة الاستعمال اعتدت في كثير من أبواب العربية" (السيوطي، ١٩٧٥، ٢٦٦/١)، وما دفع أبا البركات الأنباري ليقرر ويؤكد ما قرره الفراء قبلاً وألح عليه، أن ما كثر استعماله يخف على الألسنة، ويجوز فيه ما يجوز في غيره (الأنباري، "أ" بلا تاريخ، ص ٢٣١).

وقد تنبّه المحدثون إلى منزلة كثرة الاستعمال وأهميته ذلك في تحليل ظواهر اللغة. فهو عندهم عامل من عوامل التطور الدلالي للكلمة (برجشتراسر، ١٩٨٢، ص ١١٣). يقول فندريس: "نلاحظ أن معنى الكلمة يزيد تعرضاً للتغير، كلما زاد استعمالها، وكثر ورودها في نصوص مختلفة؛ لأنّ الذهن في الواقع يوجه كل مرة في اتجاهات جديدة، وذلك يوحى إليها بخلق معانٍ جديدة" (فندريس، ١٩٥٠، ص ٢٥٣).

وفي الختام، فإن اعتماد كثرة الاستعمال في تحليل ظواهر اللغة وتفسيرها وتعليلها؛ منهج عماده الحس اللغوي، ذلك لأنّ الباحث يركن إلى الاستقراء والتنبع، ويعتني بذلك. ولذا فإنّ الأخذ به في البحث اللغوي، يبتعد باللغة عن أساليب المتكلمين، ويجنبها التأويلات البعيدة، ويقربها إلى واقعها تطوراً واستعمالاً.

ثَبَّتُ المراجع

- (١) ابن أحمَر، عمرو. بلا تاريخ. شعر عمرو بن أحمَر الباهلي، جمعه وحققه حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- (٢) الأزهرى، خالد بن عبد الله الجرجاوي. بلا تاريخ. شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- (٣) الأعشى، ميمون بن قيس. بلا تاريخ. ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد حسين، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة.
- (٤) الأعلب، العجلي. ١٩٨٥م. ديوانه ضمن شعراء أمويون، تحقيق نوري القيسي، ط١. عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد.
- (٥) امرؤ القيس. بلا تاريخ. ديوان امرئ القيس. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤. دار المعارف، القاهرة.
- (٦) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:
أ. بلا تاريخ. أسرار العربية، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
ب. بلا تاريخ. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر.
- (٧) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. ١٩٧٨م. المذكر والمؤنث، تحقيق طارق الجنابي، ط١. مطبعة العاني، بغداد.
- (٨) برجستراسر. ١٩٨٢م. التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.
- (٩) البغدادي، عبد القادر. بلا تاريخ. خزانة الأدب ولب لباي لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- (١٠) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي:
أ. ١٩٩٧م. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية، القاهرة.
ب. بلا تاريخ. البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.
- (١١) ابن خالويه، الحسن بن أحمد. بلا تاريخ. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- (١٢) الدقر، عبد الغني. ١٩٨٦م. معجم النحو، ط٣. مؤسسة الرسالة، بيروت

- (١٣) السلسلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى. ١٩٨٦ م. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق الشريف البركاتي، ط١. المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- (١٤) سبيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. ١٩٧٣ م. الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- (١٥) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:
أ. ١٩٧٥ م. الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
ب. ١٩٩٢ م. مع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (١٦) ابن الشجري، هبة الله بن علي. ١٣٤٩ هـ. الأمالي الشجرية، ط١. حيدر آباد الدكن، الهند.
- (١٧) عبد التواب، رمضان. ١٩٨٣ م. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط١. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الفاعي بالرياض.
- (١٨) ابن عقيل، عبد الله. الجزء الأول ١٩٨٠ م، والجزء الثاني ١٩٨٢ م. المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق.
- (١٩) عنتر بن شداد. ١٩٨٠ م. شرح ديوان عنتر بن شداد، تحقيق وشرح عبد المنعم شلبي، ط١. دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٠) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد:
أ. ١٩٨٠ م. معاني القرآن، ط٢. عالم الكتب، بيروت.
ب. ١٩٨٣ م. المقصود والممدود، حققه وشرحه ماجد الذهبي، ط١. مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (٢١) فندريس. ١٩٥٠ م. اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة.
- (٢٢) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. ١٩٩٦ م. الشعر والشعراء، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ط١. دار الحديث، القاهرة.
- (٢٣) القرطبي، أبو عبد الله محمد. ١٩٤٥ م. الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب، القاهرة.
- (٢٤) المبرد، محمد بن يزيد:
أ. ١٩٩٧ م. الكامل في اللغة والأدب، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

- ب. بلا تاريخ. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- (٢٥) المرادي، الحسن بن قاسم. ١٩٨٣ م. الجنى الدانى فى حروف المعانى، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط٢. منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- (٢٦) ابن منظور، محمد بن مكرم. بلا تاريخ. لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- (٢٧) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. ١٩٨٨ م. إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، ط٣. عالم الكتب، بيروت.
- (٢٨) ابن يعيش، موفق الدين. بلا تاريخ. شرح المفصل، عالم الكتب بيروت ومكتبة المنتبي القاهرة.